

بات اليمن على أبواب أزمة الوقود بسبب الأحداث المتصاعدة في البحر الأحمر والعدوان الإسرائيلي على غزة مع دخول الأحداث منعطفاً خطيراً على مستوى الممرات المائية والشحن التجاري الدولي، وعودة التيار للانقطاع لساعات طويلة وسط تحذيرات من خروج محطات التوليد كلياً عن العمل. أن مشكلة الوقود تفاقم الأزمة المالية في اليمن بالتزامن مع استشعار الأسواق المحلية لما تشهده أسواق النفط العالمية من تغيرات واضطراب وارتفاع أسعار النفط ونفاد الوقود من محطات توليد الكهرباء. وسفن الدول المتعاونة معها. وسادت العاصمة اليمنية صنعاء حالة من الهلع في أوساط المواطنين، مخاوف شح الوقود المواطن عماد المشني، وأضاف أنه فوجئ عند توجهه إلى أقرب محطة من موقع سكنه شمال غربي صنعاء بوجود طابور طويل أمام المحطة من قبل مواطنين يريدون تعبئة أكثر من قنينة لغاز الطهو المنزلي، الأمر الذي اضطره للوقوف في الطابور لمدة وصلت إلى أكثر من أربع ساعات حتى وصل دوره، إذ اضطر لطلب تعبئة 20 لتراً بدلاً من 5 لترات التي أرادها بشكل طارئٍ للتعامل مع المتطلبات المنزلية العاجلة. لم تستمر هذه الحالة أكثر من يومين قبل أن تعود الأوضاع إلى حالتها السابقة مع توفر البنزين الذي يتم تداوله بالتسعيرة الجديدة المرتفعة التي فرضتها السلطات المعنية في اليمن قبل نهاية العام 2023. وييدي عامل في محطة بنزين، استغرابه من الهجوم المفاجئ والمباغت للسيارات والمركبات منذ الصباح الباكر أمام محطات التعبئة التي يعمل فيها ولا يدري ما هي المشكلة التي حصلت حتى يسارع ملاك المركبات للاصطفاف في طوابير؛ حالة استنفار من جانبه، أن هناك توفراً لجميع أنواع الوقود ليس على مستوى المحطة التي يعمل فيها بل في مختلف المحطات العاملة في العاصمة اليمنية صنعاء. ما تعيشه بعض المدن اليمنية من حالة قلق واستنفار بسبب تطورات الأحداث المتلاحقة في البحر الأحمر وتبعاتها المتوقعة على الأسواق وتجدد أزمات الوقود التي عصفت باليمن طوال السنوات الماضية من عمر الحرب والصراع التي شهدتها البلاد. إن مثل هذه الأزمات لا تتوقف عند حدود مناطق أو مدن معينة في اليمن في ظل تعدد السلطات الحاكمة، بل تشمل جميع المحافظات والمدن مثل عدن المتخذة عاصمة مؤقتة من قبل الحكومة المعترف بها دولياً والتي شهدت ارتفاعاً مفاجئاً للبنزين أكثر من مرة خلال الشهرين الماضيين. وتتداول صنعاء وعدن ومختلف المدن في اليمن منذ 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي تسعيرة جديدة للوقود، بعدما أقرت السلطات المعنية في صنعاء إضافة 500 ريال إلى السعر المتداول لكل من البنزين والديزل، أن هناك توفراً لجميع أنواع الوقود ليس على مستوى المحطة التي يعمل فيها بل في مختلف المحطات وعزت السلطات اليمنية في كل من عدن وصنعاء غلاء الوقود إلى ارتفاع تكاليف الواردات التي زادت خلال الفترة الماضية نتيجة للأحداث المتصاعدة في المنطقة، بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة وحالة الاضطراب وعدم الاستقرار في أسواق النفط العالمية. ويستبعد الباحث الاقتصادي منير القواس، أن تكون هناك أزمة مستفحلة في الوقود كالتى شهدها اليمن خلال السنوات الست الأولى للحرب والصراع الدائر في البلاد منذ العام 2015، إذ تسبب ذلك في أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم وفق تصنيف الأمم المتحدة. ويرى أن هناك توجهها، أمميا وعربيا وخليجيا لإيجاد حل نهائي للصراع في اليمن وفق خريطة الطريق المتوافق عليها أخيراً من قبل جميع الأطراف